

## نحو زيادة الإيرادات العامة وتعزيز النشاط الاقتصادي في مصر

احتلت قضية العدالة الاجتماعية صدارة الاهتمام في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير. فقد عانى المصريون خلال السنوات الأخيرة في ظل نموذج للنمو الاقتصادي يستبعد الكثيرين ويتسم بضعف انتشار آثار النمو. ومن ثم، ركزت المطالب المتزايدة على الحاجة إلى إصلاح أوضاع المالية العامة بغية تعبئة إيرادات إضافية والحد من الفاقد في الإنفاق الحكومي. وانصب نطاق تعبئة الإيرادات الإضافية حول نظام الضرائب الحالي. وتحديدا، تركزت المناقشات على إمكانية فرض ضرائب تصاعدية في سبيل تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية وتوفير حيز أكبر من الموارد اللازمة للإنفاق على جهود التنمية والمطالب الاجتماعية الضرورية. ويرى المعارضون أن الضرائب التصاعدية يمكن أن تعوق التعافي الاقتصادي في سياق اقتصاد هش، حيث تؤدي زيادة معدلات الضريبة إلى خفض الاستثمارات ومن ثم خفض الإيرادات العامة وهو ما يناقض الأهداف المرجوة.

وفي هذا الإطار، يناقش هذا العدد من سلسلة آراء في السياسة الاقتصادية كلتي الرؤيتين مع التركيز على كل من التجربة المصرية والخبرات الدولية في هذا الصدد. ويخلص العدد إلى أن الإخفاق في زيادة الإيرادات العامة يرجع إلى التهرب الضريبي وانتشار القطاع غير الرسمي في النظام الاقتصادي. ويعد علاج هذا القصور عن طريق الحد من انتشار القطاع غير الرسمي ودعم نشاط القطاع الخاص مع توفير مزيد من الأدوات لزيادة الوعاء الضريبي أكثر أهمية من مجرد رفع معدلات الضرائب لزيادة الإيرادات. والأكثر أهمية لتحقيق العدالة الاجتماعية هو تحديد أولويات الإنفاق الحكومي لتوجيه الدعم بشكل أكثر كفاءة للمجموعات المهمشة وإلغاء الدعم سيء الاستهداف.

### نظام الضرائب الحالي

يعكس نظام الضرائب الحالي آخر موجة من الإصلاحات الضريبية التي أُخذت عام ٢٠٠٥ بسبب ارتفاع العجز في المالية العامة والذي سجل ٩,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وضعف بيئة الاستثمار حيث بلغت نسبة الاستثمار ١٧٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي. ودفع تزايد عجز المالية العامة من ناحية، وانخفاض نسبة الاستثمارات من ناحية أخرى، الحكومة نحو تبني برنامج للإصلاح الضريبي في عام ٢٠٠٥ لتعبئة إيرادات إضافية وتشجيع النشاط الاقتصادي.

وتضمنت أهداف الإصلاح الضريبي لعام ٢٠٠٥: (١) توسعة الوعاء الضريبي لزيادة عدد الممولين في النظام الضريبي، وزيادة الإيرادات الضريبية وخفض العجز في الموازنة: (٢) تحسين مناخ الأعمال والقدرة التنافسية لمصر بغية تشجيع النمو الاقتصادي: (٣) إضفاء مزيد من العدالة والشفافية على الإدارة الضريبية: (٤) تبسيط النظام الضريبي للحد من انتشار القطاع غير الرسمي وتعبئة مزيد من الإيرادات.

ولتحقيق أهداف الإصلاح الضريبي، كان من الضروري أن يساعد تقليل معدل الضريبة على تحفيز مزيد من النشاط الاقتصادي وخفض معدلات التهرب الضريبي، ومن ثم زيادة الوعاء الضريبي لتحقيق مستويات أعلى من الإيرادات العامة. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، شملت الإصلاحات الضريبية في

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة لا تهدف إلى الربح. وتتمثل المهمة الرئيسية للمركز في مساندة جهود التنمية في مصر من خلال إعداد ونشر الدراسات التطبيقية حول سياسات الإصلاح المالية للاقتصاد المصري وذلك في ضوء ما تسفر عنه الخبرات الدولية. ويقوم المركز بهذه المهمة من منطلق تحقيق الصالح العام.

وتعتبر سلسلة "آراء في السياسة الاقتصادية" عن وجهة نظر المركز المصري للدراسات الاقتصادية ومجلس إدارته إزاء القضايا الهامة التي تواجه الاقتصاد المصري. كما تستند هذه السلسلة إلى الأبحاث التي يقوم بها المركز حول هذه القضايا.

### الإدارة

د. أمنية حلمي، المدير التنفيذي ومدير البحوث  
بالإنابة  
ماجدة عوض الله، نائب المدير للشؤون المالية والإدارية

كتب هذا العدد من آراء في السياسة النقدية د. ماجدة فتدليل (مستشار اقتصادي بصندوق النقد الدولي والمدير التنفيذي ومدير البحوث سابقا بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية). وقام بالترجمة والتحرير ياسر سليم وفاطمة علي (المركز المصري للدراسات الاقتصادية). ومحتوى هذا العدد يمثل وجهة نظر المؤلف ولا يعكس بالضرورة آراء وسياسات صندوق النقد الدولي ومجلس إدارته.

الشخصي والحد من الشرائح الضريبية مع السماح بإعفاءات. كما تم خفض معدلات الضرائب على أرباح الشركات وتوحيدها في معدل واحد للضريبة.

عام ٢٠٠٥ معدلات الضرائب على الدخل الشخصي وأرباح الشركات (الجدول ١). وكان الهدف من ذلك هو تجميع مصادر الدخل لكل فرد وشركة في وعاء واحد. وتم النظر في معدلات الضريبة على الدخل

الجدول ١: معدلات الضرائب على الدخل قبل وبعد اعتماد الإصلاحات الضريبية في عام ٢٠٠٥

بعد تبني الإصلاح الضريبي في ٢٠٠٥		قبل تبني الإصلاح الضريبي في ٢٠٠٥	
معدل الضريبة	الضريبة على الدخل الشخصي	معدل الضريبة	الأرباح التجارية والصناعية
	أقل من ٥٠٠٠ جنيه	٢٠٪	أقل من ٢٥٠٠ جنيه
١٠٪	٥٠٠١ - ٢٠٠٠٠ جنيه	٢٧٪	٢٥٠٠ - ٧٠٠٠ جنيه
١٥٪	٢٠٠٠١ - ٤٠٠٠٠ جنيه	٣٥٪	٧٠٠٠ - ١٦٠٠٠ جنيه
٢٠٪*	أكثر من ٤٠٠٠٠ جنيه	٤٠٪	أكثر من ١٦٠٠٠ جنيه
			٢+٪ رسم تنمية موارد على الدخل الذي يتجاوز ١٨٠٠٠ جنيه
		أخرى	الصناعات التحويلية
	تم تخفيض معدل الضريبة على الشركات إلى ضريبة موحدة تعادل ٢٠٪*	٤٢٪	٣٤٪

المصدر: وزارة المالية، النشرة المالية الشهرية.

\*في عام ٢٠١٢ / ٢٠١١، تم استحداث شريحة ضريبية جديدة بمعدل ضريبة قدره ٢٥٪ على الدخل الشخصي ودخل الشركات الذي يتجاوز ١٠ مليون جنيه.

النمو في كافة الضرائب الأخرى أقل بشكل كبير. وبالمثل، ارتفعت الإيرادات الضريبية على أرباح الشركات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٢، ٥٪ إلى ٦، ٦٪ خلال العام الذي أعقب الإصلاح. واتسم التحسن بالاستدامة بمضي الوقت كما يتضح من متوسط نسبة الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأربع السنوات التي سبقت الإصلاح الضريبي والأربع السنوات التي أعقبته، والتي ارتفعت من ٢، ٤٪ إلى ٥، ٧٪ في الناتج المحلي الإجمالي (الشكل ٢).

ولمزيد من التحليل لتأثير الإصلاح الضريبي عام ٢٠٠٥ على الإيرادات الضريبية ومكوناتها، قمنا بمراجعة قوائم الدخل لسبعين شركة باستخدام بيانات "كومباس" KOMPASS<sup>١</sup>، بغية المقارنة بين السنة السابقة للإصلاح (٢٠٠٤) واللاحقة له (٢٠٠٦). ويشير مجموع الشواهد إلى انخفاض معدل الضريبة الفعال مع تزايد وعاء ضريبة الشركات. ونتج عن زيادة الوعاء الضريبي ارتفاع إيرادات الضرائب على أرباح الشركات بعد تطبيق الإصلاحات (الشكل ٣). كما تراجع معدل

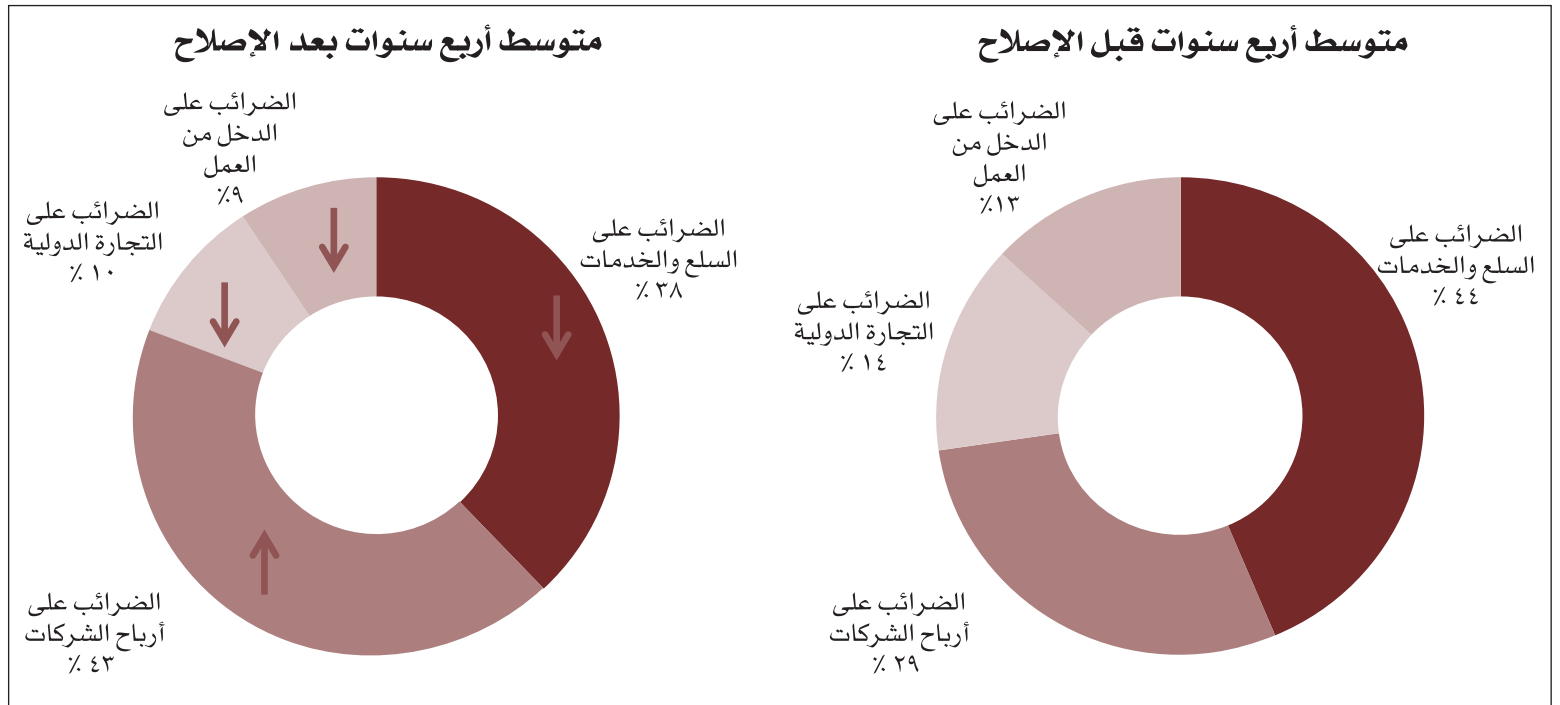
## الإيرادات الضريبية بعد الإصلاح

أثبت إصلاح النظام الضريبي أهميته كأحد العوامل المساهمة في ضبط أوضاع المالية العامة. حيث ارتفعت بعد الإصلاح نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار نقطتين مئويتين، مما أسهم في خفض نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتتجلى ثمار الإصلاح بصورة أوضح في الضرائب على أرباح الشركات. فبالمقارنة بين متوسطات نسب الضرائب من إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الأربع سنوات السابقة للإصلاح والأربع السنوات اللاحقة له، يتضح زيادة الإيرادات الضريبية على أرباح الشركات من ٢٩٪ إلى ٤٣٪. في حين تراجعت نسب كافة أنواع الضرائب الأخرى من الإيرادات الضريبية (الشكل ١).

وبالقيمة الاسمية، شهدت الضرائب على أرباح الشركات زيادة بأكثر من الضعف (١١٩٪) خلال العامين اللذين أعقبا الإصلاح، وساهمت بأكثر من ٥٠٪ في نمو إجمالي الإيرادات الضريبية. وفي المقابل، كان معدل

<sup>١</sup> تعرض البيانات الجوانب المالية والخاصة بالأعمال في ١٥١ شركة، بما في ذلك جميع الشركات المدرجة في مؤشر EGX 30، والأسهم الأكثر تداولاً بالإضافة إلى كافة البنوك وشركات التأمين.

الشكل ١: نسبة الضرائب في إجمالي الإيرادات الضريبية قبل وبعد الإصلاحات الضريبية في ٢٠٠٥



المصدر: وزارة المالية، النشرة المالية الشهرية.

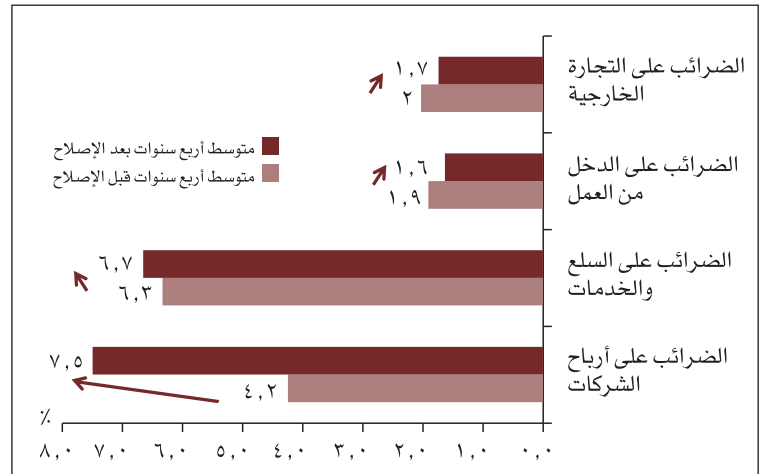
أظهرت تراجعاً في الوعاء الضريبي كانت صناعات المنسوجات والملابس والجلود، وهو ما يتسق مع تقلص الاستثمار والنمو في القطاع.

### بيئة الأعمال بعد الإصلاح الضريبي

أدت الإصلاحات الضريبية في عام ٢٠٠٥ والتي اقترنت بإصلاحات اقتصادية أخرى إلى تعزيز الاستثمارات الخاصة والنمو الاقتصادي، مما يعكس التأثير الإيجابي للإصلاح الضريبي على بيئة الأعمال. ويوضح الشكل (٥) زيادة ملموسة في نسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بعد الإصلاح.

وعلى نفس المنوال، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بعد الإصلاح الضريبي. وبالإضافة إلى زيادة الاستثمار، انخفضت نسبة الاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس ارتفاع المدخرات بعد الإصلاح. وتمت موازنة الانخفاض الناتج في إيرادات الضرائب على السلع والخدمات بصورة كبيرة بارتفاع إيرادات الضرائب على أرباح الشركات. وبالتوازي مع ذلك، لجأت مصر إلى تحرير التجارة التزاماً منها بشروط مرحلة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وما بعدها، الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي. غير أن ارتفاع الواردات بنسبة أكبر أدى إلى ترايد العجز التجاري بالإضافة إلى تراجع الضرائب على التجارة الدولية.

الشكل ٢: الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: متوسط أربع سنوات قبل وبعد الإصلاح الضريبي



المصدر: وزارة المالية، النشرة المالية الشهرية.

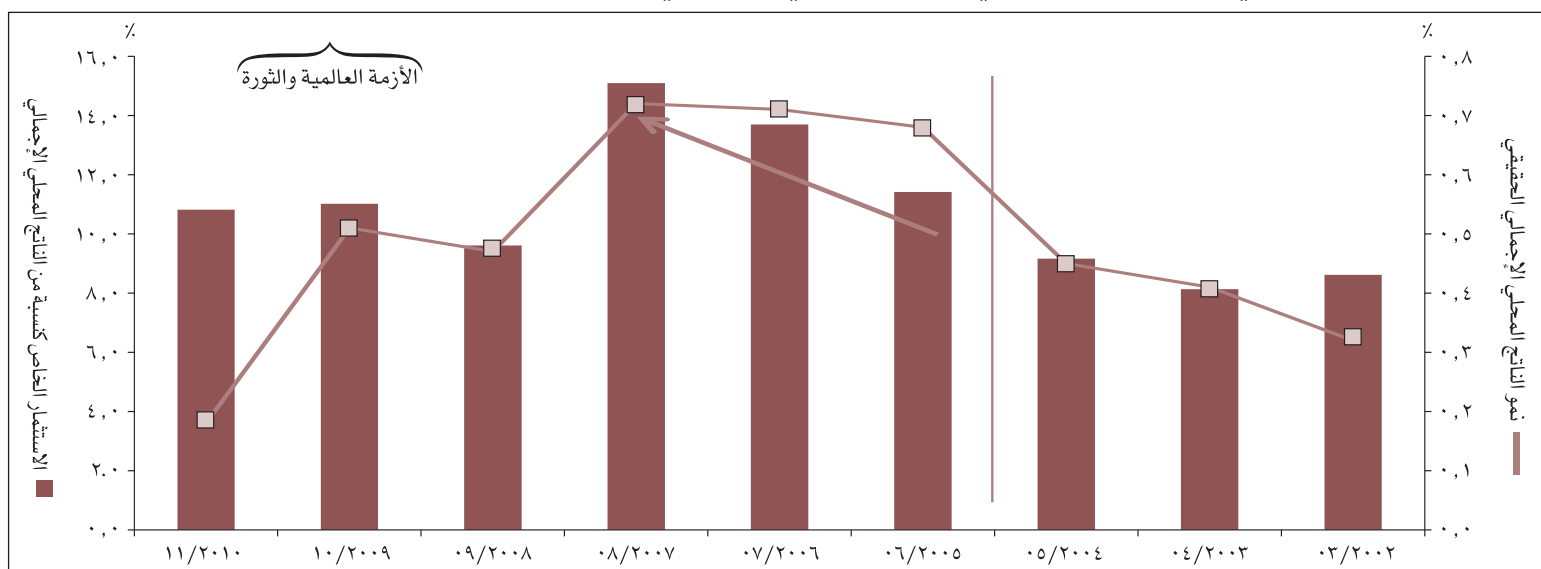
الضريبة الفعال في جميع القطاعات باستثناء عدد قليل منها. وصاحب هذا الانخفاض في معدل الضريبة الفعال نمو وعاء ضريبة الشركات، وهو ما يتسق مع نمو الاستثمار والقطاعات. غير أن معدل الضريبة الفعال ارتفع بالفعل في قطاعين بعد الإصلاح مما يشير إلى انخفاض معدل التهرب الضريبي. وتجدر الإشارة إلى أن الأنشطة الوحيدة التي

الشكل ٣: تأثير الإصلاحات الضريبية على الضرائب ومكوناتها الأساسية في ١٥١ شركة

معدل الضريبة الفعال على الشركات		المتوسط المرجح لوعاء الضريبة على الشركات		المتوسط المرجح لضرائب الشركات	
$\frac{\text{ضرائب الشركات}}{\text{الأرباح قبل الضرائب}}$		$\left( \frac{\text{عدد الشركات في القطاع}}{\text{إجمالي عدد الشركات}} \right) * \text{الوعاء الضريبي للقطاع}$		$\left( \frac{\text{عدد الشركات في القطاع}}{\text{إجمالي عدد الشركات}} \right) * \text{ضرائب القطاع}$	
↑	المتوسط المرجح للضرائب	↑	المتوسط المرجح للوعاء الضريبي	↓	معدل الضريبة الفعال على الشركات
	٣٥٨٢٦٨,٢		١٤١٦٥٠٣,٦		٢٢٪ قبل الإصلاح الضريبي ٢٠٠٤
	٥٨٨٣٧٧,١		٣٣٢٢٣٠٤,٤		١٤٪ بعد الإصلاح الضريبي ٢٠٠٦

المصدر: محسوبة باستخدام بيانات "كومباس" KOMPASS (الإصدار السنوي التاسع).

الشكل ٤: النمو الحقيقي ونسبة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: وزارة المالية، النشرة المالية الشهرية.

اللازم لإعداد التقارير وسداد المستحقات. وكلما انخفض هذا المؤشر أيضا قل العبء الضريبي وزاد الامتثال.

ووفقا لتقارير دفع الضرائب، ساعد إلغاء تعدد أسعار الضريبة على خفض معدل الضريبة الفعال وتعزيز الكفاءة والامتثال. ففي عام ٢٠١٠، بلغ معدل الضريبة الفعال ٤٣٪ مقابل ٤٧٪ في ٢٠٠٦. كما انخفض متوسط مدفوعات الضرائب من ٣٦ في ٢٠٠٦ إلى ٢٩ في ٢٠١٠. وانخفض كذلك متوسط الوقت المستغرق في السداد من ٧١١ دقيقة في ٢٠٠٦ إلى ٤٣٣ دقيقة في ٢٠١٠. وعلى الرغم من التحسن في مؤشرات الكفاءة الضريبية،

## كفاءة الإدارة الضريبية بعد الإصلاحات

ثمة ثلاثة مؤشرات مهمة لكفاءة الإدارة الضريبية، وهي متوسط معدل الضريبة الفعال، ومتوسط مدفوعات الضرائب ومتوسط الوقت المستغرق في سداد الضرائب. يقيس متوسط معدل الضريبة الفعال متوسط الضريبة المدفوعة نسبة إلى إجمالي الأرباح قبل الضرائب. وكلما انخفض متوسط معدل الضريبة الفعال قل عبء الضريبة. ويشمل متوسط مدفوعات الضرائب إجمالي المدفوعات ومعدل السداد. وكلما انخفض هذا المؤشر قل العبء الضريبي. أما الوقت المستغرق لسداد الضريبة فيقيس الوقت

في مصر قبل تبني الإصلاح الضريبي في عام ٢٠٠٥، حيث عانت روسيا من: (١) ارتفاع عجز الموازنة والذي بلغ نحو ٤, ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨: (٢) اتساع حجم القطاع غير الرسمي والذي بلغ ٤٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٠: (٣) ارتفاع معدل التهرب الضريبي والذي بلغ نحو ٣٤٪ من الإيرادات الضريبية في ١٩٩٨. ودفعت هذه المؤشرات الحكومة الفيدرالية إلى تعبئة الإيرادات الضريبية من خلال توسعة الوعاء الضريبي وزيادة الحوافز المشجعة على الانضمام للقطاع الرسمي. وتم إطلاق الإصلاح الضريبي في روسيا في بداية عام ٢٠٠١، حيث استهدف فرض ضريبة موحدة قدرها ١٣٪ على الدخل الشخصي عوضا عن عدد من معدلات الضريبة التصاعدية والبالغة ١٢٪، و ٢٠٪ و ٣٠٪. غير أنه خلافا للإصلاح الضريبي في مصر، ظل معدل ضريبة الشركات في روسيا موحدا عند ٣٠٪ بعد الإصلاح.

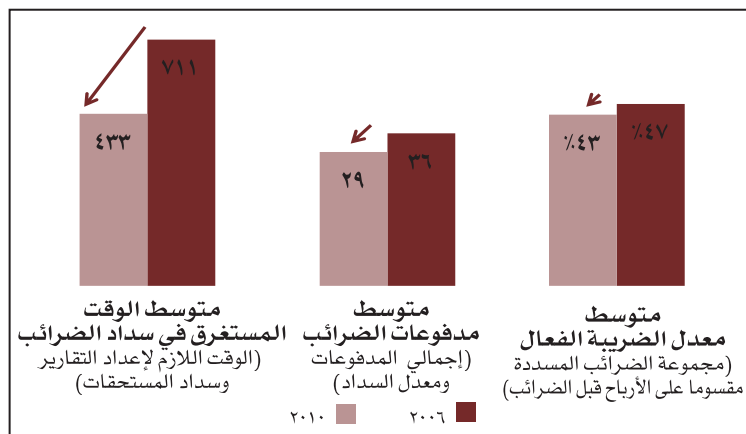
وحيث استهدف الإصلاح في روسيا الضرائب على الدخل الشخصي، كانت له نتائج إيجابية بعد الإصلاح. ففي عام ٢٠٠١، ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل الشخصي بنحو ٤٦٪ بالقيمة الاسمية. كما ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل الشخصي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٥, ٠٪ تقريبا في عام ٢٠٠١. وبالتوازي مع ذلك، ساعدت تعبئة الإيرادات الضريبية على خفض عجز الموازنة في روسيا بعد الإصلاح الضريبي من ٤, ١٢٪ في ١٩٩٨ إلى ٣, ٠٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٢. كما أسهم الإصلاح الضريبي في روسيا في زيادة نسبة الاستثمار الخاص من ٧, ١٨٪ في ٢٠٠٠ إلى ٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١١. ويرجع نجاح التجربة الروسية بصورة أساسية إلى الانخفاض الكبير في معدل التهرب الضريبي خاصة بين الممولين الذين استفادوا من أكبر انخفاض في أسعار الضريبة بعد الإصلاح.<sup>٢</sup>

وتجدر المقارنة هنا بين تأثير الإصلاح الضريبي في كل من مصر وروسيا. فالتجربتان لهما نتائج إيجابية في أعقاب الإصلاح، وهو ما يتجلى في ارتفاع معدل النمو ونسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي، وتشمل الآثار الإيجابية على الموازنة العامة انخفاض نسبة عجز المالية العامة للناتج المحلي الإجمالي وارتفاع الإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

غير أن تأثير الإصلاح الضريبي كان متباينا في البلدين من حيث الإصلاح المستهدف. فنظرا لأن الإصلاح في مصر استهدف فرض معدل موحد للضريبة على أرباح الشركات، انعكس ذلك إيجابيا في شكل ارتفاع نسبة إيرادات الضرائب على أرباح الشركات للناتج المحلي الإجمالي. أما في روسيا فقد استهدف الإصلاح فرض ضريبة موحدة على الدخل

إلا أن الامتثال الضريبي مازال يمثل عبئا ثقيلا على كاهل الأعمال والإداريين من حيث الوقت المستغرق والتكلفة المالية، الأمر الذي يشكل حافزا لانتشار القطاع غير الرسمي والتهرب الضريبي (الشكل ٥).

## الشكل ٥: كفاءة الإدارة الضريبية بعد الإصلاح



المصدر: تقارير دفع الضرائب، البنك الدولي.

## النظام الضريبي والقطاع غير الرسمي

قامت دراسة Schneider, Buchn and Montenegro (2010) بتقدير معادلة انحدار للتحليل المقارن بين البلدان لتوضيح العلاقة بين نظام الضرائب والقطاع غير الرسمي. وباستخدام بيانات تقديرية لنحو ١٦٢ بلدا خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٧، قدمت هذه الدراسة شواهد على الارتفاع الكبير في حجم القطاع غير الرسمي مع زيادة معدل الضريبة الفعال على الشركات. وبالمثل، فإن الزيادة في معدل الضريبة الفعال على الشركات تؤدي إلى انخفاض ملموس في نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي عبر البلدان مما يعكس تزايد القطاع غير الرسمي.

وعلى نحو مماثل، تشير الشواهد المستقاة من تقدير معادلة الانحدار إلى انخفاض كبير في الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مع تزايد حجم القطاع غير الرسمي. وفي مصر، تشير البيانات إلى ارتفاع حجم القطاع غير الرسمي بمرور الوقت مما أدى إلى انكماش الإيرادات الضريبية التي كان بالإمكان توفيرها للحكومة في سياق اقتصاد يحقق معدلات نمو مرتفعة.

## الخبرات الدولية في مجال الضريبة الموحدة

تعد روسيا حالة مرجعية كلاسيكية لتطبيق الضريبة الموحدة. فقد كان الدافع الرئيسي لتطبيق الضريبة الموحدة في روسيا مماثلا للوضع السائد

<sup>٢</sup> انظر على سبيل المثال دراستي Vazquez and Peter (2009) و Ivanova, Keen and Klenn (2005).

للحكومة. والأهم من ذلك، هناك حاجة لمعالجة عدم العدالة الاجتماعية في توزيع الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة. كما أن النظام الحالي للدعم لا يتسم بكفاءة استهداف المستحقين ومن ثم يزيد من الأعباء على الإيرادات الحكومية المحدودة لأنه يمنح مزايا نقدية لمن لا يحتاجون إلى هذا الدعم. لذا فمن شأن استحداث نظام للدعم يستهدف المستحقين بصورة أفضل أن يعمل على توفير مزيد من الموارد لدعم المجموعات المهمشة والإنفاق على مجالات التنمية الملحة مثل البنية التحتية، والتعليم، والتدريب وإعانات دعم الإنتاج. كما أن إعادة هيكلة مخصصات الإنفاق سوف تعمل على توجيه الموارد المحدودة إلى تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية وبناء القدرات لتحقيق النمو المستدام الذي يعود بالنفع على كافة فئات المجتمع. والأهم من ذلك، سوف تساعد زيادة الإيرادات بالتوازي مع ضبط الإنفاق على خفض عجز المالية العامة المتضخم وتوفير مزيد من الموارد لدعم نشاط القطاع الخاص الذي بإمكانه خلق الكثير من فرص العمل وتحقيق استدامة النمو.

## المراجع

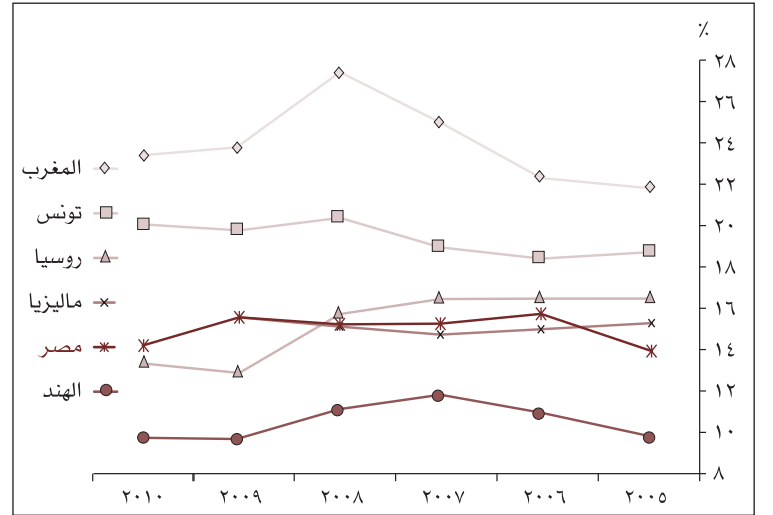
- Ivanova, Anna, Michael Keen, and Alexander Klenn. 2005. "The Russian Flat Tax Reform." IMF Working Paper WP/05/16.
- Martinez, Jorge, and Klara Peter. 2009. "Myth and Reality of Flat Tax Reform: Micro Estimates of Tax Evasion Response and Welfare Effects in Russia." *Journal of Political Economy* 117, No. 3.
- Schneider, Friedrich, Andreas Buchn, and Claudio Montenegro. 2010. "Shadow Economics All over the World: New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007." Human Development Economics Unit, the World Bank.

الشخصي مما أدى إلى زيادة نسبة إيرادات الضرائب على الدخل الشخصي للنتائج المحلي الإجمالي بعد تبني الإصلاح الضريبي. وبالمقارنة، نظرا لأن الضريبة الموحدة على الدخل الشخصي في مصر أبقت على السمة التصاعدية للضريبة، لم يسفر هذا عن زيادة الإيرادات من هذا الوعاء في أعقاب الإصلاح.

## المؤشرات المصرية في سياق التجارب الدولية

في ضوء التجارب الدولية، يتبين لنا أنه على الرغم من التحسن الطفيف الذي حققته مصر على صعيد تيسير دفع الضرائب، إلا أن الحصيلة الضريبية لا تزال متأخرة بصورة كبيرة مقارنة بالبلدان الأخرى. فمازالت نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة مقارنة بالبلدان الأخرى (الشكل ٦)، الأمر الذي يشير إلى الحاجة لتبني مزيد من الإصلاحات الضريبية بغية تعبئة موارد حكومية إضافية.

## الشكل ٦: نسبة الإيرادات الضريبية للناتج المحلي الإجمالي في مصر والبلدان قيد المقارنة



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، سنوات مختلفة.

## الختام

أدت الإصلاحات الضريبية التي اتخذتها مصر عام ٢٠٠٥ إلى نتائج إيجابية من حيث ارتفاع الإيرادات الضريبية وتحسن بيئة الأعمال. غير أنه ثمة مجال لتعبئة مزيد من الإيرادات من خلال توسيع الوعاء الضريبي عبر تطبيق نظام أكثر شمولاً يضم عدداً أكبر من الممولين. فاستهداف مزيد من الإيرادات الضريبية لا يقتضي بالأساس تغيير معدل الضريبة ولكنه يستلزم الحد من معدلات التهرب وانتشار القطاع غير الرسمي ومعالجة الثغرات الضريبية. وسوف تؤدي معالجة مواطن الضعف هذه مع استحداث ضرائب على أوعية جديدة مع تشجيع النشاط الاقتصادي، إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوسعة الوعاء الضريبي وتوفير مزيد من الإيرادات

### المركز المصري للدراسات الاقتصادية

أبراج ناييل سيتي، البرج الشمالي، الدور الثامن - كورنيش النيل، رملة بولاق  
القاهرة ١١٢٢١ - مصر

تليفون: ٢٤٦١٩٠٣٧ (٢٠٢) فاكس: ٢٤٦١٩٠٤٥ (٢٠٢)

E-mail: [ecses@ecses.org.eg](mailto:ecses@ecses.org.eg) <http://www.ecses.org.eg>